ISSN P. 2225-2509
ISSN E. 2957-3505

مجلة
العلوم القانونية والسياسية

مجلة نصف سنوية علمية محكّمة

تصدرها كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق – ديالى

المجلد الثاني عشر
العدد الأول

26 ذو القعدة 1444 هـ – 15 حزيران 2023 م

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق (1740) لسنة 2012

مجلة

العلوم القانونية والسياسية

Journal of Juridical and Political Science

مجلة نصف سنوية علمية محكّمة

تصدرها

كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق – ديالى – بعقوبة

تقاطع القدس

هاتف خليوي : 7727782999 (964+)

E-mail :jjps@uodiyala.edu.iq
E-mail :lawjur.uodiyala@gmail.com
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq
Mob: (+964) 7727782999

إن جميع ما ورد في هذه المجلة من أبحاث فقهية وآراء سياسية وتعليقات وقرارات قضائية وخلاصاتها، هي من عمل وجهة نظر أصحابها ويتحملون وحدهم مسؤوليتها، ولا تتحمل هيئة التحرير أو كلية القانون والعلوم السياسية أية مسؤولية في هذا الإطار.

جميع الحقوق محفوظة

كلمة العـــدد ..

بسم الله الرحمن الرحيم

وأفضل الصلاة وأتم التسليم .. على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ..

القراء الاعزاء، يسر هيأة تحرير مجلة العلوم القانونية والسياسية ان تضع بين أيديكم (المجلد الثاني عشر – العدد الاول– 2023). إذ حرصنا أن يكون في ثوب مهيب، وحلة زاهية، فيها من البحوث العلمية الرصينة والزاخرة بالحلول لأبرز المشاكل القانونية والسياسية التي يعاني منها المجتمع العراقي فضلا عن المجتمع الدولي.

وحرصًا منا على رفدكم بالبحوث الجديدة والمفيدة، التي تبحث في مشاكل هامة وخطيرة عاناها مجتمعنا المحلي والدولي ومازال يعانياها، فقد آثرنا على أنفسنا أن يكون هذا العدد في جزئين؛ كان الأول ضمن السياق المعتاد الذي تنهجه مجلتنا العزيزة في أعدادها السابقة. اما الثاني، فقد خصص لبحوث ثلة خيرة من طلبتنا النجباء في الدراسات العليا مع مشرفيهم الأفاضل ليكون دعمًا علميًا وخطوة فكرية نحو الأمام في عالم القانون والسياسة. سائلين اللّه تبارك وتعالى أن يرضيكم ويلبي سقف طموحكم، وأن يعيننا وإياكم لخدمة طلبة العلم والمعرفة القانونية والسياسية.

ومن اللّه التوفيق والسداد

هيأة التحرير
2023/6/15

هيـــأة التحريـــــر

ت	الاسم	جهة الانتساب	الصفة
1	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	رئيس تحرير المجلة
2	م. حيدر عبد الرزاق حميد	كلية القانون والعلوم السياسية – العراق	مدير تحرير المجلة
3	أ.د. محمد أمين الميداني	المركز العربي للتربية على القانون الدولي وحقوق الإنسان – ستراسبورغ – فرنسا	عضو هيأة التحرير
4	أ.د. رشيد حمد العنزي	كلية الحقوق – جامعة الكويت – الكويت	عضو هيأة التحرير
5	أ.د. مصطفى أحمد أبو الخير	كلية القانون – جامعة عمر المختار – البيضاء – ليبيا	عضو هيأة التحرير
6	أ.د. محمد نصر الدين عبدالرحمن	كلية القانون – جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية	عضو هيأة التحرير
7	أ.د. هادي شلوف	جامعة سراييفو الدولية – البوسنة والهرسك	عضو هيأة التحرير
8	أ.د. نور الهلال محمد دحلان	كلية غزالي شافعي العليا الحكومية – جامعة اوتارا الماليزية – ماليزيا	عضو هيأة التحرير
9	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
10	أ.م.د. طلال حامد خليل	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
11	أ.م.د. رائـــــد صالـــح علي	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
12	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضـل	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
13	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير
14	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	عضو هيأة التحرير

مدقق اللغة الإنكليزية
م. ياسر صالح مهدي

مدقق اللغة العربية
أ.د. جلال عبد الله خلف

التنضيد والإخراج الفني
م.م. حسين علي حسين

قواعد النشر

مجلة العلوم القانونية والسياسية مجلة علمية متخصصة نصف سنوية محكمة تقبل البحوث الرصينة والدراسات والتعليق على الأحكام القضائية وملخصات الرسائل والأطاريح الجامعية التي تمّت مناقشتها وإجازتها والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها سواء المقدمة باللغة العربية أو باللغة الانكليزية في مجال تخصصها (العلوم القانونية والسياسية) وذلك على وفق القواعد والتعليمات الآتية :

1. **التعهد من الباحث بأن البحث أو الدراسة أصليان لم يسبق نشرهما، وغير مقدمين للنشر في مجلة أخرى وغير مستلين من الإنترنت كلياً أو جزئياً.**
2. **مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي {ملخص البحث باللغة العربية، ملخص البحث باللغة الإنكليزية، المقدمة، المتن (المباحث – المطالب – الفروع)، الخاتمة واستنتاجات، الهوامش، المصادر والمراجع}.**
3. **ألا يكون البحث أو الدراسة جزء من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه للباحث أو جزءاً من كتاب سبق له نشره ما عدا البحوث المستلة من الرسائل والأطاريح المقدمة من المشرف والباحث معاً.**
4. **تقدم البحوث مطبوعة وفق نظام *Microsoft Word 2010*، مع خلاصة للمادة العلمية على (100) كلمة باللغة العربية، و (150) كلمة للمادة العلمية باللغة الإنكليزية.**
5. **يتم تصديق البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية من قبل مكتب ترجمة معتمد يتعهد بالسلامة اللغوية للبحث.**
6. **يقدم البحث مطبوعاً على وفق أحجام ونوع الحروف للبحوث المكتوبة باللغة العربية : نوع الخط *Traditional Arabic* غامق *Bold*، حجم 20 للعناوين الرئيسية وحجم 18 للعناوين الفرعية وحجم 16 للمتن وحجم 14 للهوامش مع ترك مسافة 2.5 سم من كل جهة من الصفحة، أما البحوث المكتوبة باللغة**

الإنكليزية فتكون : نوع الخط *Times New Roman*، حجم الخط 20 لعنوان البحث وحجم 20 للعناوين الرئيسية وحجم 18 للعناوين الفرعية وحجم 16 للمتن وحجم 14 للهوامش مع ترك مسافة 2,5 سم من كل جهة من الصفحة، وتكون المسافة بين السطور واحد سنتيمتر.

7. توضع أرقام الهوامش بين قوسين في متن الصفحة، وتجمع الهوامش بتسلسل مستمر في نهاية البحث غير مربوطة إلكترونياً بأرقام الهوامش في متن البحث.
8. لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (30) صفحة وتستوفى أجور النشر من صاحبها بواقع 150 ألف دينار، وما زاد عن (30) صفحة يُستوفى مبلغ (5.000) خمس آلاف دينار عن كل صفحة إضافية. أما أجور نشر البحث أو الدراسة من خارج العراق فهي 100 مائة دولار أمريكي.
9. لا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.
10. يرفق مع البحث أو الدراسة موجزاً بالسيرة العلمية للباحث (نبذة تعريفية) مع بريده الإلكتروني.
11. لا تعاد أصول البحوث والدراسات الواردة إلى المجلة إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر ويكون حق النشر ملكاً للمجلة إذ لا يجوز إعادة نشرها في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد موافقة خطية (إذن كتابي) من رئيس التحرير.
12. يمنح كل باحث نسخة من العدد المنشور فيه بحثه بالإضافة إلى نسخة مستلة عن بحثه.
13. الآراء الواردة في البحوث والدراسات تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.
14. تعتمد المجلة الصيغة العالمية (*Chicago Style*) عند تنسيق وترتيب المصادر.

الاشتراكات بالمجلة

❖ مبلغ الاشتراك بالمجلة للنسخة الواحدة (30،000) دينار عراقي داخل العراق و (50) دولار أمريكي خارج العراق.

❖ ثمن النسخة الواحدة من المجلة (30،000) دينار عراقي.

❖ ثمن النسخة الواحدة من الاستلال (6،000) دينار عراقي.

تعبر الآراء التي ترد في المجلة عن وجهة نظر أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

أو كلية القانون والعلوم السياسية

المراسلات

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

ديالى – بعقوبة – تقاطع القدس

الأستاذ الدكتور

خليفة إبراهيم عودة التميمي

رئيس التحرير

البريد الإلكتروني

jjps@uodiyala.edu.iq

lawjur.uodiyala@gmail.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (**1740**) لسنة **2012**

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمجلة العلوم القانونية والسياسية

المجلد الثاني عشر – العدد الاول - 2023			
ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الصلاحيات الدستورية والتشريعية للرئيس الأمريكي	أ. م.د شداد خليفة خزعل	1- 43
2	قلة الموارد المائية و أثرها على الأمن الغذائي في العراق	أ. م. د. عمر عبد الله عفتان	45 – 71
3	أثر التطور التشريعي المغربي والعراقي في القوانين القضائية الإجرائية المدنية	د. محمد الطودار	73 – 100
4	النظام القانوني لصندوق التعليم العالي في القانون العراقي	م.د. لنجه صالح حمه طاهر	101 – 134
5	المسؤولية المدنية الناشئة عن الضرر النفسي الناجم عن الإهمال- دراسة في ضوء قانون المملكة المتحدة	م.د. زهراء عصام صالح	135 – 159
6	دور عنصر الشكل والاجراء في تحقيق شفافية القرار الاداري- دراسة مقارنة	م. شهلاء سليمان محمد أ.د. صادق محمد علي	161 – 201
7	حكم المحكمين كسند تنفيذي- دراسة مقارنة	م. فاديه محمد اسماعيل أ.د. ميري كاظم عبيد	203 – 232
8	معايير الجريمة الإدارية في القانون الجنائي الإداري	م. سلمى غضبان حسين أ.د. مازن خلف ناصر	233 – 258
9	المسؤولية المدنية لناقل عدوى فيروس كورونا	م.م. زهراء عبد المنعم عبدالله	259 – 283
10	أثر الوسائل المادية في إنقاذ المشاريع التجارية المتعثرة	م.م. مصطفى تركي حومد م.د. حسام عبد اللطيف محي	285 – 317
11	المركز القانوني للمفقودين وحقوق ذويهم في التشريعات العراقية	م.م. إيمان حمود سليمان	319 – 340
12	الحماية القانونية لحقوق ذوي الإعاقة- دراسة في حق التعليم وحق العمل	م.م. خليل إبراهيم خلف	341 – 360
13	صحيفة السوابق الجنائية وأثرها في القضاء الجزائي العراقي	إيمان حمود سليمان أ.د. خليفة إبراهيم عودة	361 – 392
14	موقف مكتسب الجنسية من الحقوق السياسية	سارة هلال الياس أ.م.د. بلاسم عدنان عبدالله	393 – 409
15	النظام القانوني للمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان	نوار حامد محمد علي أ.م.د. بلاسم عدنان عبدالله	411 – 432
16	دور المؤسسات الاصلاحية في منع جنوح الاحداث	محمد عبد الحسين علوان أ.م.د. سيد على رضا الطباطبائي	433 – 464
17	دور المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق بتعزيز حقوق الإنسان	نورانية عبدالباري خالد أ.م.د. بلاسم عدنان عبدالله	465 – 485
18	التنظيم القانوني لحق العمل في عقود جولات التراخيص البترولية العراقية	بيداء خليل ابراهيم جهاد أ.م.د. احمد فاضل حسين	487 - 509

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

المجلد الثاني عشر – العدد الأول - 2023 مجلة العلوم القانونية والسياسية

قلة الموارد المائية وأثرها على الأمن الغذائي في العراق

The Effect of Lack of water resources on food security in Iraq

الاختصاص العام : العلوم السياسية الاختصاص الدقيق: العلاقات الدولية

الكلمات المفتاحية: العراق، الموارد المائية، الأمن الغذائي.

Keywords: Iraq, water resources, food security.

تاريخ الاستلام : 2022/10/2 – تاريخ القبول : 2022/10/31 – تاريخ النشر : 2023/6/15

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2023.12.1.2

أ. م. د. عمر عبد الله عفتان

كلية بلاد الرافدين الجامعة

Assistant prof. Dr. Omar Abdullah Aftan
Bilad Alrafidain University College
dromarabdullah@gmail.com

ملخص البحث

Abstract

تعد المياه من أبرز الملفات الشائكة التي توثر في طبيعة العلاقات العراقية، التركية، والإيرانية. حيث تقوم تركيا باستخدام هذه الورقة كأداة رئيسة في حل الإشكالات، التي تحصل مع العراق، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، حيث شهدت العلاقات العراقية التركية توترات، نتيجة قيام الحكومة التركية بإنشاء السدود المائية على نهري دجلة والفرات، مما أدى إل نقص كبير في كمية المياه الداخلة إلى العراق، وانعكاس ذلك سلباً على الزراعة وزيادة مساحات التصحر والملوحة، بالإضافة إلى رفض الجانب التركي تطبيق قواعد القانون الدولي، أما بالنسبة إلى ايران قامت بإنشاء السدود وقطعت أكثر من 90% لروافدها عن العراق وسببت الجفاف، الأمر الذي يؤثر سلباً على الأمن الغذائي.

Abstract

Water is one of the most prominent thorny issues that affect the nature of Iraqi, Turkish and Iranian relations. Where Turkey uses this paper as a main tool in solving the problems that occur with Iraq, especially after the American occupation of Iraq in 2003, where the Iraqi-Turkish relations witnessed tensions, as a result of the Turkish government's construction of water dams on the Tigris and Euphrates rivers, which led to a significant shortage in The amount of water entering Iraq, and its negative impact on agriculture and the increase in desertification and salinity areas, in addition to the Turkish side's refusal to apply the rules of international law. As for Iran, it built dams and cut off more than 90% of its tributaries from Iraq and caused drought, which negatively affects security food.

المقدمـــــة

Introduction

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بأمن المياه ويكتسب الماء العذب أهمية خاصة في جميع دول العالم، حيث لا يمكن للحياة بوجه عام والإنسانية بوجه خاص أن تستمر وتتطور من دونه ويتفاوت توافر المياه بين منطقة وأخرى، ونظراً لوقوع المنطقة العربية في الجزء الأكثر جفافاً من العالم حيث يقل هطول المطر فيها، فإن الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية تعتبر محدودة، ونادرة نسبياً مقارنة بالزيادة السكانية المتنامية، ودرجة الحرارة فيها مرتفعة، وبالتالي فإن نهري الفرات ودجلة تعد انهار دولية تخضع لقواعد ومبادئ القانون الدولي المعني بالأنهار الدولية، حيث قامت تركيا بإنشاء العديد من مشاريعها على المجرى دون النظر إلى حقوق ومصالح بلد المصب العراق وأدت هذه المشاريع إلى نقص كمية المياه ورداءة نوعيتها مما أثر بشكل مباشر على العراق والحق به إضراراً بكافة القطاعات وخاصة القطاع الزراعي ان دولة المنبع تركيا قد خالفت مبادئ وقواعد القانون الدولي المعنية بالأنهار الدولية وبالأخص قاعدة الأخطار والتشاور المسبق والاستخدام المنصف والمعقول وعدم الحاق ضرر بالدول الأخرى المتشاطئة بالمجرى المائي الدولي، وتستخدم تركيا ملف المياه كورقة ضغط في التفاوض مع العراق وخاصة بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا سنة 2002، والاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، واستطاعت استغلال مشكلة المياه في تعزيز الدور الذي يمكن أن تؤديه وسط المنظومة الإقليمية التي ترتبط بها، إلى جانب موقعها الجيوستراتيجي بين الشرق والغرب، وارتباطاتها الجيوسياسية مع أطراف وقوى إقليمية متعددة سياسية، واقتصادية، وعسكرية. وتتطلع تركيا إلى لعب دور إقليمي فاعل عن طريق استخدام عناصر القوة المتاحة للقرار التركي وخصوصاً عنصر المياه في تدعيم دورها الإقليمي إضافة إلى المزايا الاقتصادية التي ستؤمن لها مواجهة مشكلاتها الاقتصادية. كذلك بالنسبة إلى إيران قامت بإنشاء السدود على الروافد الداخلة إلى العراق وحولتها إلى الداخل الإيراني مما سبب الجفاف وأثر بشكل كبير على العراق، وان استمرار هذه الدول بسياساتها المائية الضارة بالعراق ستخلف أزمة مائية ستكون عواقبها وخيمة، مما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي العراقي.

أهمية البحث:

The research importance:

تكمن أهمية البحث في التعرف على ما يسببه قلة الموارد المائية من إشكالات في انخفاض الناتج الزراعي وزيادة مساحات التصحر وانعكاسها بالتأثير سلباً على الأمن الغذائي في العراق.

إشكالية البحث:

The research problem:

إن إشكالية البحث تقوم على أن تركيا وإيران تنتهجان سياسات محددة في قضية المياه تجاه العراق، وتوظيفها لخدمة مصالحهم وأهدافهم، وتثار التساؤلات الآتية:

1. **ما هي المتغيرات المؤثرة في استراتيجية تركيا وإيران المائية.**
2. **ما هي الأهداف الاستراتيجية المائية لتركيا وإيران نتيجة إنشاء السدود على نهري الفرات ودجلة، وتأثيرها على الأمن الغذائي.**

فرضية البحث:

The research hypothesis:

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها أن تركيا وإيران يمارسان سياسات ضاغطة في قضية المياه تجاه العراق من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية، عن طريق استثمار المياه كعامل في تحقيق ذلك.

منهجية البحث:

The research structure:

سنستخدم أكثر من منهج في هذا البحث ومنها، منهج تحليل النظم في قراءة تأثير قلة الموارد المائية واستخدامها كعامل ضغط على دولة المصب العراق، والمنهج التاريخي لسرد الحقائق والأحداث التاريخية حول مسألة المياه، والمنهج الوصفي التحليلي وذلك للتعرف على المتغيرات وتحليل دورها وتأثيرها على استراتيجية تركيا وإيران المائية.

هيكلية البحث:

The research structure:

سيتم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين يتناول المبحث الأول قلة الموارد المائية في العراق ويتضمن مطلبين، يتناول المطلب الأول المتغيرات السياسية، والمطلب الثاني المتغيرات الأمنية، وتطرق المبحث الثاني إلى أثر قلة الموارد المائية على الأمن الغذائي في العراق، ويشتمل على ثلاثة مطالب، الأول المشاريع المائية التركية وأثرها على الأمن الغذائي العراقي، والمطلب الثاني المشاريع التركية على نهر دجلة، ويتطرق المطلب الثالث إلى المشاريع المائية الإيرانية وأثرها على الأمن الغذائي العراقي، ثم الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

Chapter One

قلة الموارد المائية في العراق

The Lack of Water Sources in Iraq

تتمثل مشكلة المياه في العراق باختلال الميزان المائي من حيث زيادة الاحتياجات المائية مقابل انخفاض الإمدادات المائية اللازمة لتلبية مجالات الحياة المختلفة. وما يزيد من تعميق المشكلة هو استمرار انخفاض الإمدادات المائية مقابل استمرار الحاجة إلى الماء، وتستند تركيا في تفسيرها لطبيعة نهري دجلة والفرات، إلى نظرية قديمة تمنح الدولة السيادة المطلقة في التصرف بما يقع ضمن أراضيها بما في ذلك مياه الأنهار[1]، دون قيد أو شرط. وطبقاً لذلك فمن حقها إقامة ما تشاء من مشاريع للانتفاع بهذه المياه، وإحداث أي تغييرات فيه، بما في ذلك تغيير مجرى النهر بغض النظر عما يترتب عليه من أضرار بمصالح الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس ترى تركيا أن نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين كي تنطبق عليهما أحكام القانون الدولي للمياه العابرة للحدود وذلك كونهما ينبعان ويتغذيان ثم يجريان عبر الأراضي التركية[2]. وتصر تركيا على اعتبار حوضي دجلة والفرات مجرى مائياً واحداً، وليس حوضين منفصلين بحكم أن النهرين يلتقيان عند المصب ولهذا ترى تركيا على العراق الاستغناء عن مياه الفرات، والاقتصار على الاستفادة من مياه نهر دجلة لتغطية وتعويض النقص الحاصل في مياه الفرات[3]، في حين عرف القانون الدولي الأنهار الدولية، هي التي تفصل أو تجتاز أقاليم دولتين أو أكثر وتباشر كل دولة سيادتها على الجزء من النهر الذي يجري في اقليمها. ولكنها تتقيد بأن تراعي مصالح الدول الأخرى التي يمر بها النهر، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالانتفاع المشترك بمياه النهر لأغراض الزراعة والصناعة وبالملاحة النهرية الدولية. ونهري دجلة والفرات من الأنهار الدولية، ويهتم القانون الدولي العام بالأنهار الدولية من ناحيتين الأولى من حيث الملاحة فيه، والثانية من حيث استغلال مياهه في شؤون الزراعة والصناعة[4]. وأعلنت تركيا عدم موافقتها على اتفاقية الأمم المتحدة حول استخدام المجاري المائية للأنهار الدولية غير الملاحية، ويرى العراق ان حوضي دجلة والفرات مستقلان عن بعضهما، فلكل منهما حوضه ومساره ومنطقته.

ويشدد أيضاً على ضرورة التوصل الى اتفاق ثلاثي، بين تركيا وسوريا وايران، لتحديد الحصص المائية لكل دولة على أسس عادلة، وبالاعتماد على القانون والعرف الدوليين، قدم العراق عام **1997** مقترحاً عن طريق وزارة الخارجية، طالب فيه تقسيم مياه النهرين إلى ثلاث حصص بنسبة الثلث لكل بلد مستنداً إلى القواعد الدولية التي تقر بحق كل دولة متشاطئة على نهر دولي في الحصول على حصة عادلة ومعقولة من

مياه ذلك النهر[5]. وطوال العقود الماضية وجه العراق نداءات مستمرة إلى تركيا للوصول إلى اتفاقية تتعلق بحصته من المياه، وضرورة مشاورته عند قرار إنشاء أي سد على النهرين، لكن دون جدوى. ولم تهتم تركيا أيضاً باقتراح تقسيم مياه نهر الفرات من قبل البنك الدولي. مع العلم تم عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات كانت أولى هذه الاتفاقيات بين كل من تركيا من جهة، وبين فرنسا وبريطانيا الدولتين المنتدبتين على العراق وسوريا حينها من الجهة الأخرى[6]، في المادة (109) منها، وركزت على المصالح والحقوق المكتسبة التي يجب الحفاظ عليها من خلال اتفاق يعقد بين الدول المعنية، كما أشارت في جال تعذر الاتفاق بين الدول المعنية بشأن هذا الموضوع تتم احالته الى التحكيم. وفي عام 1946 عقد العراق مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار الحقت بها 6 بروتوكولات، تضمن الأول منها أحكاماً تتعلق بتنظيم الانتفاع بمياه نهري دجلة والفرات وروافدهما، وتناول البروتوكول أربع قواعد رئيسية هي، المحافظة على مياه دجلة والفرات وروافدهما بصفة منتظمة، وتفادي حصول اضرار بسبب الفيضان في أوقات ارتفاع مستوى المياه، وان للخبراء العراقيين الحق في زيارة المواقع التي تقوم عليها أعمال المحافظة على المياه، وأيضاً إقامة أي مشاريع تثبت ضرورة اقامتها وعلى تركيا تزويد العراق بالخرائط والمعلومات الخاصة بالمشاريع والأعمال التي تنوي تركيا أن تقيمها في المستقبل على نهري دجلة والفرات[7]، وفي عام 1972 وقع العراق مع تركيا بروتوكولاً للتعاون الاقتصادي والفني تعهدت فيه تركيا بإطلاع الجانب العراقي على برنامج ملئ خزان سد كيبان، من أجل تأمين احتياجات العراق من المياه، وان يباشر الطرفان في أسرع وقت ممكن مباحثات حول المياه المشتركة ابتداءً بنهر الفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك سوريا. وتم توقيع بروتوكول آخر للتعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في عام 1980، قضى بتشكيل لجنة فنية لتحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كلا البلدين، وعلى اللجنة أن تقدم تقريرها خلال مدة سنتين، وعقدت اللجنة 16 اجتماعاً، إلا أنها لم تسفر عن توقيع اتفاق ثلاثي بين العراق وتركيا وسوريا، ولم تحدد الحصة النهائية لكل دولة، ولم تتمكن أيضاً من وضع خطة لعملها بسبب اختلاف وجهات النظر بين الأطراف[8]، وان موضوع المياه من أهم الملفات العالقة التي تستخدمها تركيا كأداة للهيمنة على العراق وبرز هذا الملف بعد حصول تحولات في كلا البلدين والتي تمثلت باستلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002، مما أدى الى حصول تغيير كبير في سياسات الحكومة التركية المشكلة من قبل هذا الحزب باستخدامها كأوراق ضغط، والاحتلال الأمريكي للعراق عام)2003[9].

المطلب الأول: **المتغيرات السياسية**:

First issue: The political Variables:

بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1990 حصل تحول في علاقات تركيا بالشرق الأوسط والغرب، بعد أن أدركت ابتعادها عن أوروبا سياسياً، مقابل الإحساس بإعادة اكتشاف ذاتها ضمن دائرة تشمل البلقان والقوقاز واسيا الوسطى وإيران والدول العربية[10]، فبعد حرب الخليج الثانية أصبحت تركيا أكثر أهمية للأخرين، بسبب قربها الجغرافي للإبقاء على العراق تحت مطرقة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث التزمت بتطبيق الحظر على العراق منذ أغسطس 1990 وسمحت للقوات الامريكية باستخدام قاعدة انجرليك وباتمان، ومنذ فترة طويلة سعت للانضمام إلى المنظومة الأوروبية، ولا زالت تتطلع لتحقيق هذا الهدف ولتكوين نظام دولي متعدد الأقطاب للحد من هيمنة الولايات المتحدة الامريكية كقطب أوحد في العالم، وستمنحها عضويتها في الاتحاد الأوروبي أهمية على الصعيدين الإقليمي والدولي[11]، ومنذ بداية ثمانينيات القرن الماضي قامت تركيا بجهود تهدف إلى اتباع سياسة أكثر تأثيراً من السابق، لتحقيق ما تصبو إليه المتمثل بفرض هيمنتها على دول المنطقة والحفاظ على مكانتها كحليف استراتيجي للغرب. وشهد عقد التسعينات كثير من التطورات للدولة التركية خاصة بعقد تحالفها مع إسرائيل وتراجع علاقاتها مع الدول العربية، وخاصة العراق وسوريا حول ازمة المياه والتي تفاقمت منذ بداية عام 1990[12] بين تركيا والعراق، ويأتي التوظيف السياسي لازمة المياه إدراك تركيا ومنذ زمن بعيد ان مستقبلها يتطلب تنمية دورها السياسي ومصالحها مع دول الشرق الأوسط، وليس فقط مع دول الاتحاد الأوروبي، التي لم توافق على قبولها عضواً معها، لذلك قامت تركيا ببناء 22 سداً على نهر الفرات فقط أكبرها سد أتاتورك والذي يُعد من أكبر السدود في العالم، من أجل فرض سيطرتها على مياه نهر الفرات، والتحكم في جريانه خارج أراضيها[13]. وشهدت بداية القرن الحادي والعشرين تطورات بالغة الأهمية في النظام الدولي انعكست أثارها على العالم بأسره ومن أهم هذه التطورات الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والذي تمثل في الحرب الامريكية على أفغانستان ومن ثم العراق عام 2003، حيث وجدت تركيا نفسها في وضع استراتيجي قوي باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتمتع بمصادر مائية عديدة، إذ تهطل عليها الأمطار أغلب أيام السنة، وتشمل تلك المصادر أيضاً على المياه الجوفية الغزيرة، مما يعطيها سيطرة فعالة على هذه الموارد، ولكي تستثمر هذه الموارد بصورة أكثر فعالية، عزمت تركيا على تنفيذ برنامج طموح يسعى لاستخدام المياه للري والطاقة الكهربائية[14]، مما أدى إلى قلق لدى العراق بسبب السياسة الجديدة التي تؤثر على الموارد المائية، وأوضحت تركيا عن وجود رغبة لم تتحقق لبيع المياه

لدول الخليج العربي ضمن ما يعرف مشروع انابيب السلام، وذلك ضمن دور سياسي إقليمي تسعى تركيا لانجازه في المنطقة، مع استمرار رؤيتها بأن نهري الفرات ودجلة عابران للحدود ومن غير الأنهار الدولية، بحجة أنهما نهران تركيان ينبعان من أراضيها لذا انتهجت تركيا أسلوب التهرب من اللجوء إلى قواعد القانون الدولي لوضع حل ناجع لهذا الخلاف، بل أنها لا تعترف بوجود قواعد قانونية دولية تنظم كيفية الاستخدام والفائدة من الأنهار الدولية[15].

وتتخذ تركيا دائماً أسلوب المماطلة والتسويف فضلاً عن إطالة المفاوضات التي تتم لإدارة المياه المشتركة مع دول المصب، فهي تسعى بذلك لتحقيق هدف خفي في سياستها المائية في حوضي دجلة والفرات دون النظر إلى حقوق العراق وسوريا لوضعهم أمام الأمر الواقع، بعد أن هيأ لها الوضع الجغرافي عاملاً استراتيجياً تستطيع من خلاله التحكم بمياه النهر واستغلاله كورقة ضغط أو مساومة في علاقاتها مع دول المصب وخاصة العراق[16]، كما تسعى تركيا إلى توظيف هيمنتها الاستراتيجية على منطقة الشرق العربي ودول الجوار الجغرافي عن طريق استغلال علاقاتها الدولية، تهدف إلى قيام امبراطورية تركية جديدة قوامها المياه[17]، وان في هذا المسعى دوراً للولايات المتحدة والكيان الصهيوني اللذان قدما لتركيا حلولاً لتحقيق أهدافها، عن طريق تقديم رأي مفاده العمل على تقسيم نهر الفرات بينها وبين سوريا، حتى لا تضطر سوريا إلى تخصيص جزء من مياه الفرات إلى العراق، وأن توجل تطوير حوض دجلة ليتنازل العراق عن مياه الفرات ويعوض باستخدام مياه دجلة، وان هذا التقسيم يلزم العراق على استخدام مياه دجلة فقط من جهة، والاقتصاد في استخدام مياهه من جهة أخرى[18].

وان تطور الوضع الإقليمي الحالي ساعد على الهيمنة التركية على المنطقة عبر الوسيلة الاقتصادية باستخدام الموارد المائية الحيوية للمنطقة بفرض أنماط سياسية في المنطقة تكون لتركيا الدور الفاعل فيها، والذي يشكل من الناحية العملية الاستراتيجية التركية السائدة، والتي تعبر عن ثوابت متفق عليها من قبل الأوساط التركية السياسية والأكاديمية والثقافية[19]، ونظراً للارتباط بين الأهداف الاقتصادية والسياسية التركية استبعدت الأخيرة في تكوين أواصر التعاون الاجتماعي والثقافي بين تركيا والدول العربية جزءاً من إعادة ترتيب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحقيق الأهداف الإقليمية التركية في المشرق العربي، وذلك من منطلق شعار النفط مقابل المياه[20]، ان المتتبع للاستراتيجية التركية في إدارة ملف المياه المشتركة لن يخفى عليه ان هذه الأهداف حددت السلوك التركي القائم على ركائز اقتصادية، والتي ترمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين وهما تكوين رصيد مالي لتطوير الاقتصاديات التركية، واستخدام المياه كسلاح سياسي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال التعامل به كعامل مؤثر في علاقاتها مع دول الجوار العربي والعراق

خاصة ويمكن أن نحدد طبيعة هذا التعامل من خلال السياسات المتنوعة التي قامت تركيا بتنفيذها وبدورها أثرت على الأمن المائي العراقي وعلى أمنه القومي، وأن أهم هذه السياسات هي تقسيم المياه ولم تبقي السياسة التركية ضمن حدود ردود الأفعال إزاء مطالب العراق بل طوت أهدافها لوضع خطط لتطويع المنطقة لمخططاتها السياسية، ولهذا رفض الساسة الاتراك الالتزام بالمواثيق الدولية المرتبطة بتقاسم المياه الدولية[21].

ويبدو ان الحكومة التركية تحاول تبديد المخاوف العراقية بالنسبة لمياه نهري دجلة والفرات دون تغير الموقف الرسمي التركي الرافض للتسوية، ولا تريد الدخول في اتفاقيات والاكتفاء بالبروتوكول المعروف ولا يعترف بالاتفاقيات الدولية حول قانون المجاري النهرية غير الملاحية لعام **1997**[22]، التي تجبر تركيا على استئذان العراق قبل انشاء سدود إضافية. ولم ينجح لحد الأن من المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي التوصل إلى اتفاق مقنع للعراق حول مياه النهرين المذكورين ومن المحتمل أن يدخل العراق في صراع كبير مع إيران حول المياه بسبب شح المياه وما نتج عنه من مشكلات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية كبرى، ويلقي العراق باللائمة على إيران في تحويل مجرى الأنهار التي ترفد نهر دجلة، فضلاً عن بناء سدود مخالفة للقانون الدولي[23].

المطلب الثاني: المتغيرات الأمنية:

Second issue: The security Variables:

الأمن المائي عبارة عن كمي المياه الجيدة والصالحة للاستخدام البشري المتوافرة بشكل يلبي الاحتياجات المختلفة كماً ونوعاً، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير، ويمكن تحقيق ذلك من خلال حسن استخدام الموارد المتاحة من المياه، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، وتعتبر مسألة الموارد المائية من أولويات الدول ومصالحها ويوازي أهمية الأمن العسكري ان لم يتفوق عليه، ومنذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام **1923** كان هدفها تحقيق الاندماج في العالم الغربي، استناداً الى المبادئ التي ترمي الى التحديث في ضوء الانموذج الغربي، مع انكار تام بكل ما يتصل بماضي تركيا العثماني الإسلامي، ولكنها في الوقت نفسه لم تلغ الاعتبارات الأخرى المتعلقة بسياساتها الإقليمية، نتيجة لما تفرضه عليها الجغرافيا، فضلاً عن مصالحها الأخرى المرتبطة بالأمن والاقتصاد، وكان لابد لتركيا أن تنتهج سياسة تحقق مصالحها، وتضمن أمنها وحماية حدودها مع جيرانها[24]، وان الجانب الأمني كان حاضراً باستمرار في محادثات المياه بين تركيا والعراق وسوريا، حيث تلجأ تركيا عند كل أزمة مع حزب العمال الكردستاني (***PKK***) الى تجديد اتهامها لسوريا بدعم هذا الحزب، ففي عام **1985** اتهمت تركيا الجمهورية العربية

السورية بدعمها لحزب العمال الكردستاني، وفي عام 1986 توترت العلاقات التركية السورية بشكل كبير حيث أعلنت تركيا عن اكتشافها مخطط لتدمير موقع بناء سد أتاتورك على يد مجموعة من حزب العمال، وبدعم سوري ولم تخف حدة التوتر بين البلدين إلا في العام 1987، حيث ابرمت تركيا وسوريا بروتوكولاً لتقاسم مياه نهر الفرات، وقد ألحق به بروتوكول أمني آخر مفاده بأن تفرض سوريا قيود صارمة على أنشطة حزب العمال الكوردستاني.

وقد هددت تركيا سوريا والعراق بقطع المياه عنهما إذا لم يتخذا إجراءات دفاعية ضد عناصر الحزب الذين ينطلقون من اراضيهما[25]. ومنذ عام 1990 ظهرت تغيرات سياسية وأمنية واقتصادية إقليمية في الشرق الأوسط تمثلت بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، وكذلك الظروف والنتائج التي افرزتها حرب الخليج الثانية، وهذه التغيرات جعلت تركيا عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط وذلك من خلال عوامل المياه والأمن والنفط والأقليات القومية. حيث انتقل الدور التركي في الاستراتيجية الامريكية بصورة أكثر أهمية من وظيفته الأطلسية لمواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، إلى وظيفة سياسية وأمنية واقتصادية للعمل داخل الأطر الإقليمية المرتبطة بالمصالح القومية التركية، وبما يحقق الترتيب الدولي الجديد ليشكل لها وصفاً أكثر تداخلاً بعد انتهاء الثنائية القطبية[26].

وتميزت الفترة ما بين العام 1991 وبداية العام 1996 بأنها مرحلة لبداية العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل حيث ان زيارة سليمان ديميرل لإسرائيل في أيار 1996 قد اسفرت عن توقيع اتفاق التعاون العسكري بين البلدين[27]. حيث اتخذت تركيا خطوتين فعليتين للتعاون الإقليمي في المجال الأمني، في الخطوة الأولى اتفقت مع إسرائيل الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الامريكية، وساعدت في الخطوة الثانية على اضعاف العراق بما يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

وبسبب أهمية المياه في الشرق الأوسط، كان من البديهي ان يبدأ التعاون بين تركيا وإسرائيل في مجال المياه، خصوصاً ان مصالحها كانت متوافقة إلى حد كبير وكذلك وجود اتفاق بينهما، وكانت إسرائيل تقدم المساعدات الفنية والخبرة والتقنية في تكنولوجيا توفير المياه لتركيا منذ العام 1989[28]. وان المشاريع المائية التركية، لا تقتصر ابعادها على الجوانب الاقتصادية والتنموية بل تتعداها لما هو أبعد من ذلك وهو البعد الأمني، فهي تستخدم سلاح المياه لتهدد الأمن القومي العربي من خلال الحاق الضرر بالخطط التنموية في كل من العراق وسوريا، إضافة لتأثير العلاقة الإسرائيلية في سلوك تركيا بخصوص أزمة نهر الفرات واستخدام تلك العلاقة والازمة للضغط على سوريا في ملف المفاوضات الخاصة بالمسار السوري – الإسرائيلي[29].

وقد اجادت إسرائيل توظيف اتفاقها مع تركيا المبرم عام 1996، لإيصال رسالة تهديد وردع الى الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بقضايا التسوية السلمية والمياه. لذا يمكن القول ان تركيا في التسعينات كانت تسير في إطار الرؤية الواقعية لموازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال تركيزها على التعاون العسكري مع إسرائيل، وممارسة ضغوط على سوريا، والمشاركة في فرض العقوبات الدولية على العراق، أما العلاقات التركية – العربية عموماً، والتركية السورية خصوصاً قد وصلت حالتها المتوترة إلى الذروة في عام 1996، بسبب اتفاقية التحالف التركي – الإسرائيلي (أمنياً وسياسياً واقتصادياً)، حيث وصل الأمر للاقتراب من مواجهة عسكرية – تركية – سورية وشيكة، لولا توقيع معاهدة (أضنة) في عام 1998[30]، وعلى نفس المنوال فقد واصلت حكومة العدالة والتنمية التركية التزاماتها المائية السابقة مع إسرائيل، عندما وقعت في 2004/3/4 اتفاقاً مع إسرائيل تحصل بموجبه إسرائيل على (50) مليون م^3 من المياه المعالجة سنوياً من محطات (مانافجات) لمدة 20 سنة ويتم نقله إلى إسرائيل عبر البحر. وتعتبر تركيا المياه قضية أمن قومي، ففي أواخر شهر نوفمبر من العام 2005 أقر مجلس الأمن القومي التركي ما يسمى (وثيقة سياسة الأمن القومي) التي تحدد المبادئ الأساسية لهذه السياسة والاخطار التي تهددها وسبل مواجهتها[31].

وفيما يتعلق بالمياه نصت الوثيقة: يجب أن يتابع بدقة تحركات المؤسسات الدولية وتلك التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، المتصلة بالمياه العابرة للحدود، وان العمل مع دول المنطقة يجب أن يكون على أساس ان نهري الفرات ودجلة هما نهران بحوض واحد، وفي أساس هذا المبدأ يكمن استخدام التكنولوجيا وتوزيع المياه بأقصى فائدة، وكذلك أوصى مجلس الأمن القومي التركي أيضاً بالإسراع في إتمام وإنجاز كل السدود المفترض انشائها على نهري دجلة والفرات، قبل أن تتناول المفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ملف المياه، وقد اقترح الاتحاد رقابة أوروبية على ملف الخلاف بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى على اقتسام مياه النهرين[32]. ولقضية المياه ابعاد متعددة في المنظور السياسي التركي، والتي اخذت حيزاً مهماً في دوائر صنع السياسة الخارجية التركية وفي تعاملاتها الإقليمية، وان المحدد الأمني يمثل المؤشر الواضح في تشكيل السياسة الخارجية التركية، نتيجة الأحداث والتغيرات الداخلية والخارجية، بعد أن كانت استراتيجية تصفير المشكلات من جراء المظاهرات والاحتجاجات التي جرت في الدول العربية 2011 بالتفكك والانهيار حيث إن الأحداث التي بدأت في نفس العام وما تبعها من تغيير الأنظمة السياسية، قد أثارت العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا سواء على مستوى الداخل التركي أو على المستوى الإقليمي[33]، وهذا أفضى إلى قيام تركيا باتخاذ مواقف متباينة من الأحداث التي شهدتها

المنطقة العربية خلال تلك الثورات، حيث عمدت تركيا الظهور بمظهر القوة الإقليمية التي تسعى إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي (الأمني والسياسي) من خلال المواقف التي اتخذتها، والتي اختلفت من أزمة إلى أخرى تراوحت ما بين الاستنكار والتدخل المباشر في الشؤون الداخلية حسب مصلحتها القومية، فبالنسبة إلى الاحتجاجات في سوريا سيطرت الاعتبارات الأمنية على المواقف التركية إزاءها، وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصاً في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا، وسعى كورد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق[34]. كما تخوفت تركيا من تدفق اعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، وبدا القلق التركي واضحاً من تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا، ذلك الوضع الذي تأثر كثيراً وبشكل سلبي جراء تلك الأحداث والتطورات الإقليمية بعد الاحتجاجات التي جرت في الدول العربية عام 2011.

ومنذ منتصف العام 2012 ومع تدهور الأوضاع في عدد من البلدان العربية التي حدثت فيها الاحتجاجات والمظاهرات، وزيادة التدخلات والاحلاف العسكرية في المنطقة، وخاصة التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا وتزايد الاحتقان بين السعودية وإيران، رأت تركيا ان تحقيق أهدافها يمكن تحقيقها بالاعتماد على أدوات القوة الناعمة ودون تفعيل لخيارات القوة الصلبة، ومنذ منتصف العام 2013 ظهرت بوادر تفعيل خيارات القوة الصلبة التركية. حيث دخلت تركيا عسكرياً في 2016/8/24 إلى داخل الأراضي السورية في منطقة جرابلس بحجة مقاتلة الإرهاب[35]، وسط صمت إيراني وامتعاض خافت من روسيا وسوريا، مما أدى إلى حدة التوتر بين تركيا وكل من سوريا والعراق وإيران وروسيا. لكن بعد فشل التفاهم الروسي الأمريكي بشأن سوريا، جاء الاتفاق التركي الروسي، وكان الأكثر جدية منذ بداية الأزمة السورية، وتم اشراك إيران في التسوية لتحديد قدرتها على تعطيل الاتفاق واعترافاً بنفوذها في النظام السوري، رغم ما تبديه طهران من تحفظات على التحركات الروسية التركية، وأعلن الاتفاق في أنقرة 2016/1/29 وبضمانات تركية وروسية، حيث تم الاتفاق على ان يشكل وقف إطلاق النار بداية لعملية سياسية لحل الازمة السورية تبدأ من أواخر كانون الثاني 2017 في مدينة استانا عاصمة كازاخستان، بين النظام السوري والمعارضة وقد فسر بأنه تقسيم الغنائم في سوريا من قبل تركيا وروسيا دون اشراك الولايات المتحدة[36].

أما بالنسبة لموقع العراق في الحسابات الاستراتيجية التركية، فأن السياسة الخارجية التركية تجاه العراق تقوم على ركيزتين أساسيتين هما، الأمن الجيو سياسي، والأمن الاقتصادي، ومنذ غزو العراق من قبل القوات الامريكية 2003 دأبت تركيا على التأكيد دوماً على هذه الثوابت في أي استحقاق يتعلق بالعراق،

لذا فأن مسألة المياه تعتبر من أكثر القضايا الحساسة في علاقات تركيا مع جيرانها، لم تتأثر ايجاباً ولم تتغير السياسة المائية لتركيا ولم تلتزم بالاتفاق الذي عقدته عام 2008 مع العراق وسوريا التي أسس على أثرها "المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك"[37].

المبحث الثاني

Chapter Two

أثر قلة الموارد المائية على الأمن الغذائي العراقي

The Effect of Water Sources Lack on the Food Security

هناك ارتباط وثيق بين المياه والأمن الغذائي، فالزراعة هي أكبر مستخدم للماء على الإطلاق، إذ تحصل على 69% من جميع كميات المياه المسحوبة في العالم بأكمله، وعلى أكثر من 80% من هذا المجموع في البلدان النامية، وبما إن الماء مكون أساسي في الأمن الغذائي فأن نقصه يكون سبباً رئيسياً من أسباب المجاعة ونقص الأغذية وخصوصاً في المناطق الريفية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي والتي يعتمد سكانها على الزراعة المحلية للحصول على الغذاء وتوفير الدخل. وتعتبر مشكلة المياه في العراق قضية استراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول: المشاريع المائية التركية وأثرها على الأمن الغذائي العراقي:

First issue: The Effect of Turkey Water Projects on the Iraqi Food Security:

تمتلك تركيا مشاريع تطوير لكل من دجلة والفرات، وتولي اهتمامها الكبير إلى انشاء المشاريع التخزينية والكهرومائية عبر إنشاء السدود، إذ يُعد مشروع جنوب شرق الاناضول الكاب ***CAP*** أكبر مشروع اقتصادي اجتماعي ثقافي متكامل إقامته تركيا بهدف تطوير الزراعة وتحديثها في المنطقة التي يغطيها هذا المشروع، والذي بوشر العمل به مطلع عام 1981[38]، وقدرت تكاليفه حينذاك (31) مليار دولار، وهو المشروع الاضخم والأول الذي خطط أن يحقق التوازن المفقود بين جنوب شرقي تركيا وبقية المناطق الأكثر تقدماً وتطوراً فيها، وأن يرفع من مستوى الرفاهية في المنطقة، ويتكون المشروع من (47) سداً ضمن (22) مشروعاً وعدداً من المشاريع الصغيرة المتممة لها، وذلك في منطقة جنوب شرق الاناضول، وتسعى تركيا من خلال إقامة هذه المشاريع المتعددة لا نعاش المنطقة اقتصادياً بهدف اضعاف النوايا الانفصالية للأكراد ولكسب أصواتهم عبر البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، رغم اجلاء حوالي (170) ألف مواطن كردي من سكان المنطقة بسبب انضمار مناطقهم بمياه خزانات المشروع[39]، إذ جرى توطينهم في قرى جديدة بعيدة عن مناطقهم القديمة بغية تشتيتهم وبالأخص التجمعات السكانية التي تؤيد جماعات حزب العمال التركي المحضور، وترى تركيا أن هذا المشروع له جانبان، جانب إيجابي هو الدعم الكبير

للاقتصاد التركي، وجانب سلبي، يؤدي إلى انشاء السدود التي تغمر بعض الأراضي والقرى التركية بالمياه، وتشرد سكانها على حساب توفير الطاقة الكهربائية الرخيصة للمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية في غرب الاناضول[40].

ورأى العراق وسوريا بأن الهدف المباشر من مشروع جنوب شرق الاناضول يكمن في أنه سيترك آثاراً سلبية على الموارد المائية لهما، وأن الدول الأوروبية شجعت وحولت المشروع كونها كانت تهتم أن تنخرط تركيا في صراع مع العرب حول المياه وهو ما تحقق بالفعل حتى لا تتفرغ للصراع مع اليونان حول جزر بحر ايجه أو في قبرص، وقد جرى تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول الذي تقدر تكاليفه أكثر من (30) مليار دولار بطريقة التمويل المشترك عبر مساهمة من الخزينة التركية مع القروض الخارجية والتسهيلات التي تقدمها الدول الأوروبية وخاصة، إيطاليا، النمسا، المانيا، بريطانيا وسويسرا إضافة الى الولايات المتحدة الامريكية والبنك الدولي، حيث تبلغ المساحة التي تغطيها المشروع (73.863) كم^2 تعادل عشر مساحة تركيا تقريباً، أي (7.2) مليون دونم ويتضمن إضافة للمشاريع الاروائية على نهري دجلة والفرات، سلسلة مجمعات سكنية وصناعية وتعليمية وصحية، كما بنيت ثمانية مطارات وأنشئت مئات الكيلومترات من الطرق وسكك الحديد، إضافة الى المستشفيات والمراكز الصحية[41].

ومن أبرز المشاريع التركية هي:

المشاريع التركية على نهر الفرات:

يبلغ طول نهر الفرات (2315) كم ويتوزع على الدول المتشاطئة وهي تركيا التي تجري داخل أراضيها مسافة (400) كم، وسوريا (475) كم، والعراق (1400) كم بامتداد حوض كلي لمساحة مسطحة تبلغ (5.444) الف كم^2 منها (5124.320) كم في تركيا بنسبة (28%) وفي سوريا (75.480) كم بنسبة (17%)[42]، فيما تبلغ نسبته في العراق 40% بطول قدره (177.600) كم، وقد اقامت تركيا على نهر الفرات المشاريع الآتية:

1. سد كيبان: وهو أول المشاريع التركية، وقد بوشر بالتخطيط له عام 1957 وأنجز عام 1974 بسعة خزن تقدر (30.7) مليار متر مكعب، وسعة محطته الكهرومائية (1240) ميغاواط، ويبلغ معدل انتاج الطاقة السنوي (5870) مليون كيلو واط / ساعة في السنة.
2. سد قره قايا: تم إنجازه عام 1987 والذي تبلغ سعته التخزينية (9.54) مليار م^3، وسعة محطته الكهرومائية (1800) ميغاواط، تنتج ما معدله (7500) مليون كيلو واط / ساعة في السنة، فيما تبلغ مساحة بحيرته الاصطناعية (268) كم^2[43].

3. سد اتاتورك: يمثل هذا السد المرتكز الرئيسي لمشروع جنوب شرق الاناضول فيما يتعلق بنهر الفرات، وقد أنجز العمل فيه عام 1990، وبدأ يعمل منذ عام 1992، ويعد أكبر السدود في تركيا، وتاسع أكبر سد في العالم، وتبلغ مساحة خزان السد (البحيرة الصناعية) (817) كم^2، وحجم ما تخزنه من المياه يبلغ (48.5) مليار متر مكعب، ويتضمن المشروع محطة كهرومائية ضخمة بسعة (2520) ميغاواط، وبطاقة انتاج سنوي (8900) مليون كيلو واط / ساعة، وتتفرع عن السد قنوات تأخذ المياه إلى مناطق خارج حوض النهر ومنها نفق أورفة[44].
4. سد قرقاميش: يبعد عن الحدود السورية 10 كم، وقد أعلنت تركيا عن المناقصة لإنشائه في أواخر عام 1995، وأنجز العمل به عام 1999، وتنتج المحطة الكهرومائية الملحقة به 652 كيلو واط / ساعة من الطاقة الكهربائية.
5. سد بيرجيك: انجز عام 2000، ويقع على مسافة تقدر بأقل من (50) كم عن الحدود التركية السورية، وترتبط بالسد محكة كهربائية لانتاج (3168) كيلو واط / ساعة من الطاقة الكهربائية.
6. نفق أورفه: أنجزت المرحلة الأولى منه عام 1994، وهو من المشاريع المهمة ضمن مشروع جنوب شرق الاناضول ويُعد أكبر نفق اروائي في العالم، فهو ينقل المياه بقوة الدفع عبر نفقين متوازيين يبلغ طولهما (26.4) كم إلى سهول أورفه وحران لارواء مساحة تبلغ (141835) هكتار، ويبلغ أقصى تصريف للنفقين (328) متراً مكعباً في الثانية[45].

المطلب الثاني: المشاريع التركية على نهر دجلة:

Second issue: The Turkey projects on Tigris:

لم تقم تركيا ببناء أي سدود أو انشاءات من استخدام نهر دجلة قبل عام 1997، إذ بدأت بتشغيل مشاريعها بعد ذلك العام، وذلك بسبب صعوبة استغلال الموارد المائية السطحية في حوض دجلة لأسباب طوبوغرافية، وبرغم ذلك شرعت تركيا بتطوير حوض النهر قدر الإمكان، وعلى وجه الخصوص في الأراضي السهلية[46].

ومن أبرز المشاريع التركية في حوض نهر دجلة ما يأتي:

1. مشروع دجلة كيرال كينري: أنجز هذا المشروع عام 1997 ويشمل سداً يسمى سد دجلة بسعة خزنية مقدارها 595 مليون م^3/ وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (110) ميغاواط، كما يضم سد كيرال كينري بسعة خزنية مقدارها (1.919) مليون م^3، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها 94 ميغاواط ويروي المشروع أراضي زراعية مساحتها (126080) هكتاراً على الضفة اليمنى لنهر دجلة[47].

2. مشروع باطمان: أنجز هذا المشروع عام (1998)، ويشمل انشاء سد باطمان بسعة خزنية مقدارها (1.75) مليار م^3، ويولد طاقة كهربائية مقدارها (198) ميغاواط، وهذا المشروع مصمم لإرواء مساحة زراعية قدرها (37744) هكتاراً، بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروع للري بالواسطة.
3. مشروع باطمان سيلفان: أنجز هذا المشروع عام 1998، ويشمل سد سيلفان بسعة قدرها (8.735) مليار م^3، وتوليد طاقة كهربائية قدرها (150) ميغاواط، إضافة الى سد قصرو وطاقته لتوليد الكهرباء هي (90) ميغاواط، ويروي المشروع أراضي زراعية تبلغ مساحتها (257000) هكتار بواسطة مشروعين للري السيحي ومشروعين للري بالواسطة على الضفة اليسرى لنهر دجلة[48].
4. مشروع كارزان: يشمل انشاء كارزان بسعة خزنية قدرها (449.5) مليون م^3 وتوليد طاقة كهربائية قدرها (90) ميغاواط، يروي المشروع أراضي زراعية مساحتها (60000) هكتار.
5. مشروع أليسو: وهو من أهم المشاريع على نهر دجلة، ويشمل سد أليسو بسعة خزنية قدرها (10,410) مليار م^3، وتوليد طاقة كهربائية مقدارها (1200) ميغاواط والطاقة الناتجة منه تبلغ (3833) كيلو واط / ساعة، والمشروع مصمم لإرواء أراضي زراعية تبلغ مساحتها (3830) هكتاراً. وهذا السد مصمم لأغراض السيطرة على مياه الفيضانات وخزن المياه، واستخدام المياه لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية[49]، ونتيجة لعدم التزام تركيا بالاتفاقيات الدولية الضامنة لحق كل دولة في الحصص المائية، واستخدامها كوسائل ضغط تجاه العراق أدى إلى نقص كبير في كميات المياه الداخلة إلى العراق ولها آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية، والذي يشكل تهديداً حقيقياً للأمن الغذائي في العراق.

المطلب الثالث: المشاريع المائية الإيرانية وأثرها على الأمن الغذائي العراقي:

Third issue: The Effect of Iranian water projects on the Iraqi food security:

لقد أسهم الجانب الإيراني في تفاقم أزمة المياه في العراق، وفي زيادة نسب التلوث والملوحة في شط العرب، والروافد التي تغذي نهر دجلة القادمة من ايران، حيث قامت السلطات الإيرانية بإنشاء سد (كولسه) في منطقة زراد شت مما أدى إلى تهديد حياة نحو (900) ألف نسمة في المنطقة بسبب انخفاض كبير في منسوب المياه.

ان قيام إيران بالمشاريع الاروائية وتوليد الطاقة دون التشاور مع العراق يعد انتهاكاً للأعراف والقانون الدولي والأضرار بالعلاقات العراقية الإيرانية، وقد كانت واردات نهر الزاب قبل الأزمة تصل إلى 140م^3 في الثانية لكنها أصبحت الأن 56 م^3 في الثانية فقط[50]. وإنشاء سدود ومنشأت كبيرة على منابع

الأنهار أثر ذلك سلباً على العراق، ولم يكن قرار بناء تلك المنشأت بالتنسيق مع العراق كما تفترض مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار، لأن معظمها قد أنشئ في ظل علاقة ملتبسة بين البلدين تخللتها حرب طويلة كانت كلفها باهظة جداً على الصعد البشرية والاقتصادية[51]. ولم تكن المياه القادمة من إيران ذات شأن إلا في العقدين الأخيرين ويمكن تصنيف تلك الموارد إلى أربع فئات هي:

1. منابع الأنهار الكبرى وروافدها في المرتفعات الإيرانية إلى الشرق من حدود العراق الوطنية، لاسيما نهر الزاب الأسفل الذي يغذي سد دوكان ويصب في نهر دجلة.
2. الفئة الثانية هي الأنهار ومجاري السيول الموسمية، وخاصة في محافظة واسط، وفي محافظة ميسان وأشهرها نهر الطيب ودويريج.
3. الفئة الثالثة تتمثل بمياه النهرين الكبيرين وهما نهر الكرخه ونهر الكارون حيث يصب الأول في هور الحويزة جنوب شرق مدينة العمارة والذي بدوره يغذي دجلة شمال القرنة عن طريق نهر الكسارة وشط العرب حوالي 30 كم جنوب مدينة البصرة.
4. والفئة الرابعة هي مياه شط العرب التي تتكون من مياه الأنهار الكبرى دجلة والفرات والكرخه والكارون والتي تتأثر بظاهرة المد والجزر التي تتسبب برفع مناسيب المياه في الشط.

وأقامت إيران عام 2001 سداً على نهر الكرخه، وسلسلة سدود على نهر الكارون تم إنجازها عام 2006، كان لها تأثير مباشر على انسيابية المياه للعراق، تلك السياسة أدت إلى جفاف نهر الوند بصورة تامة عام 2007[52].

ومن المعروف إن الموارد المائية القادمة من إيران تمثل حوالي 35 بالمئة من معدل إيرادات العراق السنوية البالغة تاريخياً بحوالي 70 مليار متر مكعب. ويبدو ان لإيران مخططاً لتجفيف المياه القادمة من أراضيها إلى العراق. فبعد انجاز بناء ثلاثة سدود وتحويل مجرى بعض الأنهار تم حجب 70% من تلك المياه التي تتدفق باتجاه العراق كما ان ما تبقى من المياه التي تدخل الأراضي العراقية من إيران هي مياه ملوثة بنسب عالية من الكوبلت والزئبق[53]. ان الإجراءات الإيرانية قد اتخذت في أغلبها بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل حكومة ضعيفة فيه حيث حولت إيران مسار الأنهار والجداول المائية التي تتدفق باتجاه العراق لتبقى داخل إيران مما أسفر عن تخريب البنية التحتية في العراق. ان سياسة إيران المائية الهدف منها الإضرار بالعراق وشعبه واستخدام هذه الورقة استخداماً سياسياً تجاه العراق، وكذلك لمنع نشاط مسلحي حزب العمال الكردي الإيراني الذي له نشاط في حلبجة وبعض مناطق السليمانية. كما أدت سياسات إيران بتقليص امدادات المياه في العراق والتي لها ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي بوصفهما

الوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والتي تسعى إلى تحقيق أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي[54].

وهناك تحدٍ كبير سيواجه العراق وأمنه الغذائي واحتمال دخوله في نزاعات أكبر قد تتطور لحروب على المياه مع ازدياد عدد السكان والتغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة، نتيجة لما قد تسببه تلك السياسات من آثار سلبية على الاقتصاد العراقي والأمن الغذائي، إضافة للضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية التي عصفت بها والتي ستلعب دوراً رئيسياً في تفاقم المشكلة بصورة أخطر مما هي عليه الأن في غياب وجود اتفاقيات دولية أو ثنائية تنظم مسألة المياه المشتركة، وفق قواعد القانون الدولي وتكون ملزمة لجميع الأطراف[55].

الخاتمـــــــة

Conclusion

إن عنصر المياه سيكون فعالاً في أية استراتيجية دولية مقبلة، كما سيلعب عنصر المياه دوراً كبيراً في إعادة توزيع خريطة القوى السياسية في المنطقة، بحيث تصبح الدول ذات المصادر المائية المتوافرة هي القوى الإقليمية الجديدة والمؤثرة من الناحية السياسية، ومن الناحية الاقتصادية من المتوقع أن يصبح الماء سلعة تباع وتشترى مثل النفط، ومن المتوقع أيضاً ازدياد حدة الأزمة الغذائية، مما يشكل الخطر الأكبر، وكل هذه النتائج السلبية هي من آثار تفاقم أزمة المياه وانخفاض كميات تدفقها إلى الأراضي العراقية من دول المنبع تركيا وإيران، حيث لكل منهما أهدافاً في اتباع مثل هكذا سياسات، ولأن الأمن المائي في حوضي دجلة والفرات مثل واحدة من أبرز التحديات والقضايا التي أثرت في الأمن القومي العراقي في المستقبل القريب، ومنذ وقت ليس بقصير أصبح ذلك واضحاً بسبب السياسات المجحفة التي اتبعتها دول جواره المتمثلة بإقامة المشاريع والسدود وتحويل مجاري الأنهار وقطع البعض منها أو تخفيف مناسيبها، وهدفها من ذلك استعمال المياه سلاحاً سياسياً وورقة ضغط عليه وضده للوصول إلى هدفها في مقايضة المياه بالنفط وأهداف أخرى مهمة، لذا نجد من الضروري التفاوض على اتفاقات لتقاسم المياه مع الدول المتشاطئة الأخرى من أجل وضع اتفاقات وقوانين تكفل التوزيع العادل للمياه، ولضمان الحصص المائية لتلك الدول على وفق ما تقرره الأعراف والقوانين الدولية، والاتفاق مع دول الجوار حول الخطة التشغيلية فضلاً عن المعلومات الفنية الأخرى الخاصة بالإطلاق والتخزين في البحيرات المرتبطة مع السدود في تلك الدول. والعمل على وضع سياسات مائية دقيقة وواضحة تمثل فيها الاحتياجات الحالية والمستقبلية، والعمل وفق استراتيجية الردع للضغط على دول المنبع للعزوف عن سياستها المائية الضارة بمصالح العراق، وان قيام تركيا بتنفيذ مشروعها

المسمى مشروع جنوب شرق الاناضول بات يشكل تهديداً حقيقياً للأمن الغذائي في العراق بسبب تراجع كميات المياه الواردة عبر النهرين الى جانب التدني المتزايد في نوعيتها. وأخيراً فان المياه تمثل أحد أبرز الأزمات التي تؤثر في طبيعة العلاقات العراقية التركية وقد تجلى ذلك في تنامي حالة عدم الثقة المتبادلة بين العراق وتركيا، نتيجة الاتجاهات التي تسير عليها تركيا المقلقة للعراق التي جعلت من الفائض المائي الذي يتوافر لديها يصبح موضوع الإشكالية بينها وبين العراق، إذ ارادت تركيا التركيز على مقولة التعاون الإقليمي في توزيع كميات المياه لأجل اسقاط الحقوق التاريخية للعراق بهذه المياه ومن أجل تعزيز السيادة التركية على الثروة المشتركة والانفراد الكلي باستثمارها، حتى أصبحت مواقف تركيا تظهر سياسة الأمر الواقع على مجرى نهري الفرات ودجلة، مع الإصرار على رفض قسمة المياه بدون سند قانوني، مما عرض علاقات البلدين للتوتر الذي اخذ يتصاعد إلى حد تفجير الازمات والتلويح باستخدام سلاح المياه.

أما إيران فقد مارست سياسة مائية تمثلت بخفض مناسيب المياه الواصلة إلى العراق بدرجة كبيرة لكي تبسط نفوذاً سياسياً واقتصادياً، مما انعكس سلباً على طبيعة النشاط الاقتصادي وبالتالي ظهور آثار التلوث واضحة في المياه من خلال اطلاق كميات من المياه الاسنة والمخلفات الكيمياوية للمصانع والمعامل الإيرانية اتجاه العراق. مما أثر بشكل كبير على الأمن الغذائي.

اولا: الاستنتاجات:

Firstly: Conclusions:

1. إن السبب الرئيس في تفاقم أزمة المياه بين تركيا والعراق يعود إلى سياسة تركيا المائية التي تعتبر نهري الفرات ودجلة نهران وطنيان، ولها الحق في التصرف بمياهها داخل أراضيها وفقاً لمصالحها الوطنية.
2. رغم ان القانون الدولي قد نظم عملية استغلال الأنهار الدولية بين الدول المتشاطئة، فضلاً عن وجود العديد من الاتفاقيات المشتركة فيما بين الدول المتشاطئة لنهري الفرات ودجلة، إلا أنه لا يوجد إلى الأن إطار استراتيجي ملزم ينظم توزيع حصص عادلة ومنصفة للمياه الدولية المشتركة فيما بينهم.
3. حققت تركيا من خلال استراتيجيتها المائية عدد من الأهداف على المستوى الداخلي، تمثلت في زيادة دخل الفرد، وزيادة النمو الاقتصادي.
4. الاستراتيجية المائية التركية والإيرانية لها أهداف سياسية وأمنية واقتصادية على المستوى الإقليمي، وخصوصاً في العراق.
5. معالجة أزمة المياه تتطلب التوصل إلى اتفاق شامل بين الأطراف تركيا، إيران والعراق، لغرض إيجاد حلول لجميع الملفات العالقة.

ثانيا: التوصيات:

Secondly: Recommendations:

1. تفعيل العمل الدبلوماسي من قبل الخارجية العراقية مع إيران وتركيا للتأكيد على حقوق العراق بمياه دجلة والفرات وعليهما مسؤولية مشتركة وتضامنية بالحفاظ على هذا المورد الطبيعي.
2. ضرورة التوصل مع كل من تركيا وإيران الى اتفاق يحافظ على حقوق العراق المائية، من خلال المفاوضات وتسجيل هذه الاتفاقية في الأمم المتحدة وفي حالة عدم الاستجابة يتم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية من أجل ضمان الحقوق المائية المكتسبة.
3. وضع سياسة مائية موحدة للعراق وسوريا، تكون واضحة ودقيقة مشتملة على آليات لتحقيقها، في إطار استراتيجي مشترك، يجري تفعيلها من خلال لجنة أو مجلس عالي ومختص.
4. تفعيل عمل اللجان الفنية للمياه المشتركة بين العراق وتركيا، خاصة المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المشترك للإسراع في رسم سياسات متوافقة حول قسمة عادلة لمياه نهري الفرات ودجلة.
5. على الحكومة العراقية أن تضع مسألة المياه في قمة أولوياتها، من أجل ضمان الحفاظ على الأمن المائي والأمن الغذائي باستمرار.
6. تنظيم وترشيد استهلاك المياه من قبل العراق، وحسن إدارة الموارد المائية المتاحة وتقليل الهدر والتلوث.
7. تجري الدولتين العراق وإيران دراسات لتقدير الموارد المائية الموجودة فيها وكم تغطي من احتياجاتها للمياه.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) جلال عبد الله معوض، تركيا والأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 160، 1992، ص90.

(2) حامد حداد، تحديات الأمن المائي للعراق، مجلة دراسات دولية، العدد 51، 2012، ص87.

(3) غازي ربايعة، معضلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص12.

(4) محمود أبو زيد، المياه مصدر التوتر في القرن 21، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1998، ص46.

(5) مُحَمَّد جمال باروت، حول ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 203، 2004، ص44.

(6) وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2005، ص66.

(7) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، ط1، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008، ص26.

(8) عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسية السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص12.

(9) جلال عبد الله معوض، مصدر سابق، ص88.

(10) عمر عطار مصطفى، مستقبل استراتيجية تركيا المائية تجاه سوريا والعراق، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية – كلية العلوم السياسية، 2018، ص27.

(11) اكرم نصر خالد، أثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، ص14.

(12) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010، ص140.

(13) عمر عطار مصطفى، مصدر سابق، ص30.

(14) صباح حمود مُحَمَّد، الأمن المائي العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص22.

(15) فرج عبد الكريم مُحَمَّد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط – كلية الآداب والعلوم، ص83.

(16) نظير الانصاري، مخاطر الأزمة المائية في العراق (الأسباب وسبل المعالجة)، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص16.

(17) رستم محمود، مياه العراق تنذر بكارثة تصل المدن، صحيفة سكاي نيوز، 27 ابريل 2021.

(18) عوني السبعاوي، العلاقات العراقية – التركية، مكانة العراق ونقاط التفاهم الواقع وأفاق المستقبل، جامعة الموصل، 1999، ص28.

(19) سعود مُحَمَّد، التهديدات الإسرائيلية للأمن المائي العربي، أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ص100.

(20) شكري مُحَمَّد، الثوابت وأثرها في الاستراتيجية التركية حيال العراق، الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية، 2020، ص18.

(21) فتحي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، القاهرة، 1998، ص123.

(22) صالح مُحَمَّد محمود، المسؤولية الموضوعية في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص16.

(23) مُحَمَّد عبد السلام السيد، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 230، الكويت، 1998، ص132.

(24) عوني عبد الرحمن، إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (10)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص20.

(25) عمر عطار مصطفى، مصدر سابق، ص36.

(26) مشعل بن عبد الرحمن المويشير، أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية – التركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا، دوحة، 2009، ص55.

(27) برهان علي مُحَمَّد، تطور العلاقات العراقية – التركية بعد عام 2003، مطبعة الشهيد (أزاد هورامي)، كركوك، 2011، ص13.

(28) فراس مُحَمَّد الياس، تحليل السياسية الخارجية التركية، وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص89.

(29) اكمال عبد الله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد احداث 11 أيلول 2001، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2013، ص69.

(30) وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، ط1، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص124.

(31) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص71.

(32) منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص142.

(33) أيمن عبد الحميد البهلول، الاطماع الخارجية من المياه العراقية، دار السويس للنشر، دمشق، 2000، ص162.

(34) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، دار قرطبة، القاهرة، 1993، ص13.

(35) هيمن ميراني، تركيا والاتحاد الأوروبي، مطبعة منارة، أربيل، 2009، ص147.

(36) سليمان شمران العيساوي، ازمة مياه الرافدين بين أطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2016، ص380.

(37) داليا إسماعيل مُحَمَّد، المياه والعلاقات الدولية، عربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص126.

(38) رنا عبد العزيز خماش، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2010، ص14.

(39) حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص64.

(40) جمال الدين الدناصوري، موارد المياه في الوطن العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1996، ص24.

(41) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص32.

(42) جورج المصري، الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات الأوروبي، باريس، 1996، ص68.

(43) عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، ط2، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص18.

(44) فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الغد، بغداد، 2010، ص14.

(45) جلال معوض، مشكلة مياه الفرات، التطورات والجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1991، ص6.

(46) شكري مُحَمَّد، مصدر سابق، ص32.

(47) إبراهيم سليمان، ازمة المياه في العالم العربي، المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2001، ص24.

(48) محمود مُحَمَّد محمود، ازمة المياه في الشرق الأوسط والأمن العربي، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1998، ص96.

(49) عمر عطار مصطفى، مصدر سابق، ص70.

(50) مهدية صالح، ازمة المياه في المنطقة العربية، حولية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، العدد 1، 2001، ص82.

(51) عمر كامل حسن، مصدر سابق، ص64.

(52) عليان محمود عليان، المياه العربية من النيل الى الفرات، التحديات والاخطار المحيطة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ابريل 2004، ص55.

(53) حسن الجنابي، رأي عراقي بملف المياه المشتركة مع تركيا، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد الحادي عشر، كانون الثاني، بغداد، 2016، ص146..

(54) مهدية صالح، مصدر سابق، ص15.

(55) حمزة رحيم المفرجي، الأمن المائي وأثره على الأمن القومي العراقي، شبكة النبأ، 2021، ص18.

المصـــــادر

References

First: the books:

I. *Abdul Aziz Shehadeh Al-Mansour, The Water Question in Syrian Politics towards Turkey, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2000.*

II. *Abdul Malik Khalaf Al-Tamimi, Arab Water Challenge and Response, 2nd Edition, Arab Unity Center, Beirut, 2008.*

III. *Ahmed Davutoglu, Strategic Depth, Turkey's Position and Role in the International Arena, Arab House of Science, Beirut, 2010.*

IV. *Alyan Mahmoud Alyan, Arab Waters from the Nile to the Euphrates, Challenges and Surrounding Dangers, Center for Arab Unity Studies, 1st Edition, Beirut, April 2004.*

V. *Awni Al-Sabawi, Iraqi-Turkish Relations, Iraq's Status and Points of Understanding, Reality and Future Prospects, Mosul University, 1999.*

VI. *Ayman Abdel Hamid Al Bahloul, External ambitions from Iraqi waters, Suez Publishing House, Damascus, 2000.*

VII. *Burhan Ali Muhammad, The Development of Iraqi-Turkish Relations after 2003, Al-Shaheed Press (Azad Hawrami), Kirkuk, 2011.*

VIII. *Dalia Ismail Mohamed, Water and International Relations, Arabic for Printing and Publishing, Madbouly Library, Cairo, 2006.*

IX. *Fathi Hussein, Water and the Political Cards in the Middle East, Cairo, 1998.*

X. *Firas Muhammad Elias, Analysis of Turkish Foreign Policy, According to the Perspective of the New Ottoman School, Dar Al-Akadeyoun Publishing and Distribution Company, Amman, 2016.*

XI. *Fouad Qassem Al-Amir, The Water Balance in Iraq and the Water Crisis in the World, Dar Al-Ghad, Baghdad, 2010.*

XII. *Galal Moawad, The Euphrates Water Problem, Political, Economic and Legal Developments and Aspects, Cairo University, Cairo, 1991.*

XIII. *George Al-Masry, Israeli ambitions in Arab waters, Center for European Studies, Paris, 1996.*

XIV. *Ghazi Rabaya, The Water Dilemma in the Middle East, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2002.*

XV. *Graham Fuller, The New Turkish Republic, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2009.*

XVI. *Hamed Sultan, Public International Law in Peacetime, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1976.*

XVII. *Hamza Rahim Al-Mafraji, Water Security and its Impact on Iraqi National Security, Al-Nabaa Network, 2021.*

XVIII. *Hemin Mirani, Turkey and the European Union, Manara Press, Erbil, 2009.*

XIX. *Ibrahim Suleiman, The Water Crisis in the Arab World, The Problem and Possible Solutions, Dar Al-Kitab Al-Hadith, Cairo, 2001.*

XX. *Jamal Al-Din Al-Danasori, Water Resources in the Arab World, Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1996.*

XXI. *Kamal Abdullah Hassan, Turkey's strategy in the Middle East after the events of September 11, 2001, Kurdistan Center for Strategic Studies, Sulaymaniyah, 2013.*

XXII. *Mahmoud Abu Zeid, Water is the source of tension in the 21st century, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 1998.*

XXIII. *Mahmoud Mohamed Mahmoud, The Water Crisis in the Middle East and Arab Security, Academic Library, Cairo, 1998.*

XXIV. *Mishaal bin Abd al-Rahman al-Muwaishir, The Water Crisis and the Future of Arab-Turkish Relations after the Islamic Movement came to power in Turkey, Doha, 2009.*

XXV. *Mona Rahma, Agricultural Policies in Arab Countries, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2000.*

XXVI. Nazeer Al-Ansari, The Risks of the Water Crisis in Iraq (Causes and Ways of Remediation), Al Jazeera Center for Studies, 2018.

XXVII. Omar Kamel Hassan, The Middle Eastern Regime and Its Impact on Arab Water Security, 1st Edition, Raslan House for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, 2008.

XXVIII. Philip Robbins, Turkey and the Middle East, Cordoba House, Cairo, 1993.

XXIX. Ramzy Salameh, The Water Problem in the Arab World and the Possibilities of Conflict and Settlement, Manshayat Al Maaref, Alexandria, 2001.

XXX. Rana Abdel Aziz Khamash, Turkish-Israeli Relations and their Impact on the Arab Region, Center for Middle East Studies, Amman, 2010.

XXXI. Rustam Mahmoud, Iraq's waters herald a disaster that reaches cities, Sky News, April 27, 2021.

XXXII. Sabah Hammoud Muhammad, Arab Water Security, Dar Al Kindi for Publishing and Distribution, Jordan, 1998.

XXXIII. Saleh Muhammad Mahmoud, Objective Responsibility in International Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2006.

XXXIV. Shukri Muhammad, Constants and their impact on the Turkish strategy towards Iraq, Algerian Encyclopedia of Strategic Studies, 2020.

XXXV. Suleiman Shamran Al-Issawi, The Rafidain water crisis between the ambitions of geographical neighborhood and international law, Zain Human Rights Publications, Beirut, 2016.

XXXVI. Walid Radwan, The Water Problem between Syria and Turkey, 1st Edition, Publications Company for Publishing and Distribution, Beirut, 2006.

XXXVII. Walid Radwan, The Water Problem between Syria and Turkey, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 2005.

Second: Research:

I. Awni Abdel Rahman, Israel and Turkish Water Projects, The Future of the Arab Water Neighborhood, Journal of Strategic Studies, Issue (10), Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1997.

II. Hamed Haddad, Water Security Challenges for Iraq, Journal of International Studies, No. 51, 2012.

III. Hassan Al-Janabi, Iraqi opinion on the file of shared waters with Turkey, Strategic Research Journal, Eleventh Issue, January, Baghdad, 2016.

IV. Jalal Abdullah Moawad, Turkey and Arab National Security, Arab Future Magazine, Lebanon, Issue 160, 1992.

V. *Mahdia Saleh, The Water Crisis in the Arab Region, Yearbook of Political Science, College of Political Science - University of Baghdad, No. 1, 2001.*

VI. *Muhammad Abd al-Salam al-Sayed, Food Security for the Arab World, Knowledge World Series, Issue 230, Kuwait, 1998.*

VII. *Muhammad Jamal Barout, About the Symposium on the Occupation of Iraq and Its Repercussions at the Arab, Regional and International levels, The Arab Future Magazine, Beirut, No. 203, 2004.*

Third: Letters and Theses:

a) Messages:

I. *Akram Nasr Khaled, The Impact of Turkey's Strategic Role in its Relationship with the Arab Regional System, published Master's thesis, Mutah University, Jordan, 2007.*

II. *Faraj Abdul Karim Muhammad, The Water Dispute between Iraq and Turkey, Master Thesis, Middle East University - College of Arts and Sciences.*

III. *Omar Attar Mustafa, The future of Turkey's water strategy towards Syria and Iraq, Master's thesis, University of Sulaymaniyah - College of Political Science, 2018.*

b) Dissertations:

I. *Saud Muhammad, Israeli threats to Arab water security, PhD thesis, Institute of National and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University.*

Volume 12 – Issue 1 - 2023			
No.	The Research Title	Name of the Research	Page
1	Constitutional and legislative powers of the US president	Assistant prof. Dr. Shaddad Khalifa Khazaal	1-43
2	The Effect of Lack of water resources on food security in Iraq	Assistant prof. Dr. Omar Abdullah Aftan	45-71
3	The Impact of the Moroccan and Iraqi Legislative Development on the Civil Procedural Judicial Laws	Dr. Ettoudar mohamed	73-100
4	The Legal System of the Higher Education Fund in Iraqi Law	Lecturer. Dr. Lanja Salih Hama Tahir	100-134
5	Civil liability arising from psychiatric damage- caused by negligence In UK law	Lecturer. Dr. Zahraa isam salih	135-159
6	The role of the element of form and procedure in achieving the transparency of the administrative decision - comparative study	Lecturer. Shahlaa, Sulaiman Mohamed Prof. Dr. Sadik Mohammad Ali	161-201
7	Arbitrator's Judgment as an Executive Bond - Comparative Study	Lecturer. Fadia Mohammed Ismael Prof. Dr.Mary Kazem Obaid	203-232
8	Administrative Crime Standards in Administrative Criminal Law	Lecturer . Salma gadban Hussein prof. Dr. Mazin Khalaf Nasser	233-258
9	The Civil Responsibility of the Vector of Corona Virus	Assistant Lecturer. Zahraa Abd Almonem Abdallah	259-283
10	The Effect of Materials Means in Saving Troubled Commercials Projects	Assistant Lecturer. Mustafa Turki Homid Lecturer. Dr. Husam Abdulatlf	285-317
11	The Missing Legal Center and their Relatives Rights in the Iraqi Legislations	Assistant Lecturer. Eman Hamooud Sulaiman	319-340
12	Legal Protection for the Rights of the Disabled A Study on the Right to Education and the Right to Work	Assistant Lecturer Khalil Ibrahim Khalaf Kurdi	341-360
13	The Effect of the Criminal Record Sheet on Iraqi Penal Law	Eman Hmoud Sulaiman Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda	361-392
14	The Situation of the acquired citizenship and political Rights	Sara Hilal Alyas Assistant Prof. Dr. Balasem Adnan Abdullah	393-409
15	The Legal System of the European Court of Human Rights	Nawar Hamed Mohamed Ali Assistant Prof. Dr. Balasem Adnan Abdullah	411-432
16	The Role Correctional Intuitions in Preventing Juvenile Delinquency	Mohammed-Abdul hussian Alwan Assistant Prof. Dr. Sid. Ali Reza Tabtabai	433-464
17	The Role of the High Commission of Human Rights in Iraq in Promoting Human Rights	Noraniya Abdul Bari Khalid Assistant Prof. Dr. Balasem Adnan Abdullah	465-485
18	The Legal Organization of the Right to Work in the Rounds Contracts of Iraqi Petrol Licensing Rounds	Baida Khalil Ibrahim Jihad Assistant prof. Dr. Ahmed fadel Hussein	487-509

Issue Word ...

In the name of Allah the Gracious, the Merciful.

Dear readers of the Journal of Juridical and Political Sciences, we are pleased to provide you (Volume 12 - First Issue - 2023), which includes a number of valuable research developed by a group of distinguished professors in law and political science, addressing the problems and their negative effects on Iraqi society. In the area of Law the legal research was a resource to give legal solutions to the problems suffered by the Iraqi and Arab society. In the political field, researches and studies were close to the Iraqi political reality. This is the aim of the Journal hoping to go forward with a progress and scientific prosperity.

Editorial Board
15 / 6 / 2023

Journal subscription amount per copy

(30,000) Iraqi Dinar in Iraq
and
(50) U.S. Dollar out of Iraq.
Price one copy of the Journal
(30,000) Iraqi Dinars.

Express opinions which are contained in the Journal's point of view and their owners, Do not necessarily reflect the opinion of the Editorial Board or the Faculty of Law and Political Science

Correspondences
College of Law and Political Science
Diyala University
Diyala – Ba'quba
The intersection of Al-Quds

Professor Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi.
Editor

E-mail : jjps@law.uodiyala.edu.iq
lawjur.uodiyala@gmail.com
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq

6. *The margin numbers are placed in parentheses in the body of the page, and the margins are collected in a continuous sequence at the end of the research, not electronically linked to the footnote numbers in the body of the research.*
7. *The number of research or study pages does not exceed (30) pages, and publication fees are collected from its owner at the rate of 150 thousand dinars, and for more than (30) pages, an amount of (5,000) five thousand dinars is collected for each additional page, and an amount is collected. As for the fees for publishing research or study from outside Iraq, it is 100 hundred US dollars.*
8. *The magazine does not bear the costs of sending the paper copy to the researcher.*
9. *Attach with the research or study a summary of the researcher's scientific biography (introductory brief) with his e-mail.*
10. *The originals of research and studies received in the journal shall not be returned to their owners, whether published or not, and the right to publish shall be owned by the journal, as it may not be re-published in another scientific journal after approving its publication in the journal except after written approval (written permission) from the editor-in-chief.*
11. *Each researcher is given a copy of the issue in which his research is published in addition to a copy of his research.*
12. *The opinions expressed in the research and studies express the viewpoint of their owners and do not necessarily reflect the viewpoint of the journal.*
13. *The journal adopts the international format (Chicago Style) when coordinating and arranging the sources.*

Publication Rules

Judicial summaries and university dissertations and theses that were discussed and approved, scientific reports on seminars and conferences, and the presentation and review of new books, whether presented in Arabic or in English in their field of specialization (legal and political sciences) in accordance with the following rules and instructions:

1. *An undertaking from the researcher that the research or study is original and has not been previously published, has not been submitted for publication in another journal and is not completely or partially downloaded from the Internet.*
2. *Observing the rules and principles of scientific research (a summary of the research in Arabic, the introduction, the text (demands - sections), conclusion and conclusions, margins, sources and references, a summary of the research in English.(*
3. *The research or study should not be part of the researcher's master's thesis or doctoral thesis or part of a book he has previously published, except for research extracted from theses and theses submitted by both the supervisor and the researcher. Research papers are submitted in print according to Microsoft Word 2010, with a summary of the scientific article in (100) words in Arabic, and (150) words for the scientific subject in English.*
4. *Research written in English is certified by an accredited translation office that undertakes the linguistic integrity of the research.*
5. *The research is presented printed according to the sizes and type of letters for research written in Arabic: Traditional Arabic font type is Bold, size 22 for the main headings, size 20 for sub-headings, size 18 for the body, and size 16 for the margins, leaving a distance of 2.5 cm on each side of the page. As for the written research In English, it will be: font type Times New Roman, font size 22 for the research title, size 20 for headlines, size 18 for sub-headings, and size 16 for the body, leaving a space of 2.5 cm on each side of the page, and the space between lines is one centimeter.*

Editorial Board

No.	Name	work place	Adjective
1	Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	The Editor–in–Chief
2	Lecturer Haider AbdulRazaq Hameed	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	The Editor
3	Prof Dr. Mohammed Amin Al maidani	The Arab Center for Education on International Law and Human Rights - Strasbourg - France	Member
4	Prof Dr. Rasheed Hamad Al Inzi	College of Law- Kuwait University- Kwuait	Member
5	Prof Dr. Mustafa Ahmed Abu Al Khair	College of Law-Omar Al Mukhtar University- Al Baydhaa- Lybia	Member
6	Prof Dr. Mohammed NassrAl Deen Abul Rahman	College of Law- Ain Shams University- Egypt.	Member
7	Prof Dr. Hadi Shaloof	International University of Sarajevo - Bosnia and Herzegovina	Member
8	Prof Dr. Nuarrual Hilal Md Dahlan	Ghazali Shafi'i State College - Malaysian University of Utara – Malaysia	Member
9	Assistant Prof. Dr. Emad M. Jassim	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
10	Assistant Prof. Dr. Talal H. Khalil	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
11	Assistant Prof. Dr. Balasim Adnan Abdullah	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
12	Assistant Prof. Dr. Ahmed F. Hussein	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
13	Assistant Prof. Dr. Shakir A. Fadhil	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member
14	Assistant Prof. Dr. Raad Saleh Ali	College of Law and Political Science - Diyala University Iraq	Member

Arabic language corrector
Professor. Dr. Jalal Abdullah Khalaf

English language checker
Inst. Yasir Salih Mahdi

Technical supervision: Assistant Lecturer Hussein Ali Hussein

ISSN P. 2225-2509
ISSN E. 2957-3505

Journal of Juridical and Political Science

A Specialized Refereed Research Journal
Semi-annual
Issued by
College of Law and Political Science
University Of Diyala
Diyala / Iraq

Volume Twelve
First Issue
June - 2023

Archives Office (National Library) – Baghdad (1740) Year (2012).
ISO Bib ID (Iraq).